الانبار تمضي نحو الاعمار

مستشار الامن القومي: تسلم الملف الامني في المحافظات سيقلل من الاعتماد على قوات التحالف

الانبار / المدى
اعلن مستشار الامن القومي موفق الربيعي ان محافظة الانبار التي تسلمت الملف الامني اليوم (امس) ماضية نحو الاعمار واعادة البناء مؤكدا ان تسلمها الملف الامني سيقلل من اعتماد العراقيين على قوات التحالف فيما قال قائد القوات الامريكية غرب العراق الجنرال جون كيلي ان القوات المشتركة العراقية والامريكية تخوض الان الخطوات الاخيرة في معركتها مع تنظيم القاعدة .
واوضح الربيعي في مؤتمر صحفي عقده في الانبار عقب تسلم الملف الامني " ان الجهود الان مبذولة من اجل الاعمار في محافظة الانبار وتشغيل الايدي العاملة " .
لكنه استدرك قائلا " علينا ادراك ما يدور في العراق، وان تنظيم القاعدة لا يؤتمن له".
واكد الربيعي " ان توسيع عمليات تدريب وتجهيز القوات العراقية يقلل الحاجة إلى وجود قوات التحالف في العراق " .
وتابع " ان القوات العراقية اصبحت الان اكثر قدرة واستعدادا لتولي الامن في انحاء البلاد خلال الاشهر القليلة المقبلة " .
واشار الى ان تسلم العراقيين للمسؤوليات الامنية في محافظة الانبار يؤكد قدرة وثقة العراقيين على تولي زمام امنهم بأيديهم والاستغناء عن وجود قوات التحالف تدريجيا .
ورای بان تسلم الملف الامني في محافظة الانبار لم يكن ليتحقق لولا جهود رجال العشائر في المحافظة في مقاتلة تنظيم القاعدة وتحديدا الشيخ عبد الستار ابو ريشة مستذكرا دوره في هذا المجال .
واضاف ان الانبار تعتبر واحدة من افضل محافظات العراق امنا واستقرارا الان .
ولفت الى انه من الممكن ان يتم تسلم الملف الامني في محافظات اخرى خلال العام الحالي اذا تمكنت من علاج بعض الثغرات الامنية فيها .
بدوره قال الجنرال جون كيلي قائد القوات الاميركية في غرب العراق ان القوات المشتركة العراقية والامريكية هي الان في المراحل الاخيرة من المعركة ضد الارهاب وتقترب من النصر النهائي عليه .
واكد ان هذه القوات مصرة على تحقيق النصر ومنع مسلحي القاعدة من العودة الى محافظة الانبار .
واشار الى ان هذا النصر سيتحقق ويتعزز من خلال تنفيذ خطط اعادة الاعمار والبناء وتعويض المتضررين في المحافظة ماضيا الى القول " ان هذا امر اصبح بعهدة الحكومة العراقية " .
فيما قال محافظ الانبار مأمون سامي رشيد ان تسلم الملف الامني في محافظته " ياتي بعد تضحيات ودماء شهداء ووقفة رجال ابطال من شيوخ عشائرنا وعلمائنا الافاضل الذين اخلصوا للعراق والعالم " .
وهاجم رشيد تنظيم القاعدة في العراق قائلا انها " ارتكبت في هذه المحافظة اكبر المجازر وهم مجرمون وقتلة سقطوا اجتماعيا وسياسيا .. نظريتهم الموت ضد الحياة " .
فيما قال قائد عمليات الانبار اللواء مرضي المحلاوي في كلمة له ان تسلم العراقيين للملف الامني يعتبر مفخرة لقوات الأمن العراقية من جيش وشرطة والتي أصبحت قادرة أن تحل محل القوات الأميركية .
وحذر من محاولات قال انها عشائرية وطائفية للاخلال بأمن المحافظة مشددا على انه سيتم التصدي لها بقوة .
ووقع مذكرة الاتفاق الامني عن الجانب العراقي محافظ الانبار مامون سامي العلواني والجنرال لويد اوستن عن الجانب الامريكي .
واعقب ذلك استعراض عسكري تقدمته مواكب حملة الاعلام العراقية وشعار جمهورية العراق وكراديس للشرطة العراقية.
وكان تسليم الملف الامني الى القوات العراقية في محافظة الأنبار تم تاجيله عدة مرات خلال الشهرين الماضيين .
مراسيم تسليم الملف الامني شهدت بروز بعض الخلافات بين المسؤولين المحليين في المحافظة وهي الخلافات التي كانت سببا في تاخير تسليم الملف الامني منذ حزيران الماضي ولغاية الان .
المحافظة التي يتقاسم ادارتها مجلس المحافظة والمحافظ من جهة وعناصر وقيادات الصحوة ومجالس الاسناد من جهة اخرى كانت ساحة للتباين السياسي بين الطرفين المذكورين .
وخلال عملية تسليم الملف الامني قال رئيس مجالس الصحوة الشيخ احمد ابو ريشه في كلمة القاها عقب كلمة رئيس مجلس المحافظة عبد السلام العاني " لقد سبقني رئيس مجلس المحافظة بالكلام هنا لكنه لم يسبقني بالفعل " .
ويرى ابو ريشة وعناصر الصحوة انهم هم الذين طردوا القاعدة وعناصر الجريمة المنظمة من الانبار وفرضوا الامن فيها في الوقت الذي يتهمون فيه مجلس المحافظة بالفساد المالي والاداري .
ابو ريشة الذي القى التحية في بداية حديثه على جميع الحضور باستثناء اعضاء مجلس المحافظة قال ان ابناء الانبار كان لهم الدور المميز بطرد القاعدة وتاسيس مجالس الصحوة التي تصدت للتكفيريين وحررت المحافظة وحققت النصر.
واضاف ان ابناء المحافظة انخرطوا بعد ان شهدت المحافظة استقرارا امنيا ، ضمن قوات الشرطة والجيش العراقيين داعيا في الوقت نفسه الحكومة العراقية الى اعادة النظر بموقفها من ضباط الجيش العراقي السابق وخصوصا الذين شاركوا الصحوة بعد عام ٢٠٠٦ .
من جانبه المح رئيس مجلس المحافظة عبد السلام العاني الى الخلافات التي تستهدف المحافظة قائلا " هناك مخططات تريد ان تدفع المحافظة لصراعات سياسية وعشائرية وطائفية " مؤكدا "نحن لن نسمح بذلك وسنتكاتف معا لصد هذه المخططات بدعم من الحكومة العراقية".
ووصف العاني يوم تسلم الملف الامني بانه يوم عيد ليس للمحافظة فقط بل للعراق باسره .
ودعا العاني الشركات الى الاستثمار في المحافظة قائلا "ان المحافظة ارض خصبة للعمل فيها من اجل الاعمار وبناء اقتصادي مشرق للعراق والمنطقة عربا واجانب ومن كل الجنسيات".
ويوجد في الانبار نحو ٢٥ الف جندي امريكي ، وبحسب تقارير صحفية نقلا عن مسؤول في مكتب مستشار الأمن الوطني العراقي موفق الربيعي فان القوات الامريكية ستتمركز في قواعدها خارج المدن، ولن تشاهد الدوريات داخل المحافظة الا اذا اقتضت الضرورة.
يذكر ان محافظة الانبار، كانت تعتبر من اكثر مناطق العراق اضطرابا، وكانت معقلا لعناصر تنظيم القاعدة منذ اواخر ٢٠٠٣ والى شباط ٢٠٠٧ حيث برزت "الصحوات" التي ساهمت بشكل كبير بطرد عناصر القاعدة الى خارج المحافظة وساهمت الى جانب القوات الامنية والمتعددة الجنسية باعادة الامن.
يشار الى ان القوات العراقية تسيطر حاليا على عشر محافظات من بين ١٨ محافظة، وستكون محافظة الانبار هي المحافظة الـ١١ التي تتسلم ملفها الامني، وكان الجنرال ديفيد بتريوس قائد القوات الأمريكية في العراق اعرب، في شهر حزيران الماضي، عن امله في تسليم محافظتين اخريين في الاقل الى القوات العراقية بحلول نهاية العام الجاري اضافة الى محافظة الانبار.

في وقت نفى فيه زيباري إجراء أي تغيير في الوفد المفاوض

مصادر صحفية امريكية : البنود الجوهرية للاتفاقية الأمنية لم تسجل أي تقدم

واشنطن /وكالات
ذكرت مصادر صحفية امريكية إن البنود الجوهرية في الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة لم تسجل أي تقدم، مشيرة إلى أن تغيير المالكي للوفد العراقي المفاوض قد يؤدي إلى تخريب الاتفاقية برمتها، وفقا لما نقل عن مسؤول عراقي لم يفصح عن اسمه.
وكان عراقيون قد قالوا في وقت سابق ان المالكي امر بتغيير الوفد المفاوض واستبدله بأعضاء مقربين منه قبل التوقيع رسميا على الاتفاقية الامنية مع واشنطن .فيما نفى وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري امس الاول تغيير الوفد العراقي المفاوض المشارك في المفاوضات العراقية الامريكية حول الاتفاقية الاطارية والامنية طويلة الامد بين البلدين.
وقال "لا صحة للانباء التي اشارت الى قيام رئيس الوزراء نوري المالكي بتغيير الوفد المفاوض والذي يراسه وكيل وزارة الخارجية العراقية محمد الحاج حمود " .
ولفتت المصادر إلى أن زيارة وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس لبغداد الأسبوع الماضي أعطت انطباعا بأن الاتفاقية على وشك التوقيع، غير أن الوقائع كشفت عن أن تحقيق هذا الأمر ليس سهل المنال.
ونسبت المصادر للمسؤول العراقي الذي وصفته بالقريب جدا من رئيس الوزراء نوري المالكي قوله أن الحكومة العراقية ستواجه صعوبات كبرى لو أنها أحالت الاتفاقية بصيغتها الحالية إلى مجلس النواب العراقي للمصادقة عليها.
وأوضح أن إبقاء القوات الأميركية خارج سلطة القانون العراقي بند لا يمكن أن يمرره المشرعون العراقيون في البرلمان بأي حال من الأحوال، حسب قوله.
. وعلى صعيد مختلف ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" امس الاول أن قرار الرئيس الامريكي جورج بوش بزيادة عدد القوات الامريكية في العراق والذى أصدره العام الماضي، اتخذ على عكس توصيات مبدئية من جانب كبار مستشاريه.
وكان بوش قد اتخذ في كانون الثاني عام ٢٠٠٧ بارسال ٢٠ الف جندي اضافي الى العراق انتقادات لتعميقه الحرب غيرالشعبية ولكن نسب اليه بعد ذلك فضل خفض اعمال العنف بشكل كبير.
وقالت الصحيفة نقلا عن مذكرات سرية ومقابلات مع مجموعة من المسؤولين الحاليين والسابقين، ان قرار بوش بزيادة عدد القوات لمواجهة المسلحين في العراق جاء بعد اشهر من المناقشات الحادة داخل الادارة. واضافت ان ميل بوش للاذعان للقادة الميدانيين ووزير دفاعه اجل اتخاذ موقف جديد ازاء العراق حتى اقترب الوضع من الفوضى و"الحرب الاهلية" وذلك حسب ما وصفه تحليل لوكالة المخابرات المركزية الامريكية في اواخر ,٢٠٠٦
ونقلت الصحيفة عن المندوب الامريكى فى الامم المتحدة السفير زالماي خليل زاده قوله في برقية سرية "أن اقتراح إرسال المزيد من القوات الى العراق لن يؤدي الى حل على المدى البعيد بل سيجعل السياسة الامريكية اقل فعالية وتأثيرا". وأوضحت أن أعضاء مجلس الامن القومي الامريكي قاموا بالجهود المبدئية لبحث احتمال زيادة عدد القوات وطلبوا من وليام لوتي عضو المجلس أن يستكشف بهدوء ما إذا كانت القوات متوافرة. وأشارت الصحيفة الى أن اقتراح زيادة القوات في العراق كان قد أثار انقساما في صفوف القوات المسلحة الامريكية حيث أشار بعض القادة العسكريين في هيئة الاركان المشتركة الى أن الجيش مجهد جدا. وقالت إن استقالة وزير الدفاع الامريكي السابق دونالد رامسفيلد في تشرين الثاني ٢٠٠٦ أزالت بعضا من المعارضة لزيادة عدد القوات.
الى ذلك اشارت تقارير صحفية ، ان الولايات المتحدة ستبدأ في تشرين الاول تسليم الحكومة العراقية مهمة السيطرة على القوات غير الرسمية .
الا ان بعض المصادر الحكومية خففت من تلك المخاطر في اشارة منها الى ان تلك القوات " الصحوات " قد ساهمت وبشكل كبير في استتباب الامن في مناطق كانت في الماضي القريب يصعب السيطرة عليها ، كون ان عناصر القاعدة كانت تسيطر عليها خاصة بعد عمليات التهجير القسري والقتل على الهوية اضافة الى استهداف الامنية العراقية والمسؤولين وقوات متعددة الجنسية.

في أول خطوة كبيرة لدمجها في صفوف القوات الامنية العراقية

الحكومة ستتولى دفع رواتب ٥٤ الفاً من عناصر مجالس الصحوة

بغداد- المدى/ وكالات
تبدأ الولايات المتحدة في تشرين الاول تسليم الحكومة العراقية مهمة السيطرة على وحدات حراسة محلية ينسب اليها الفضل في المساهمة في احتواء العنف في انحاء العراق.
لكن الشكوك لا تزال قائمة حول الكيفية التي ستتعامل بها الحكومة مع هذه القوات غير الرسمية المعروفة باسم "مجالس الصحوة" والتي يرى بعض المسؤولين انها تشكل تهديداً خطيرا.
وقال اللفتنانت كولونيل الامريكي جيفري كولماير في مقابلة إن الحكومة العراقية ستتولى في تشرين الاول دفع رواتب ٥٤ الف عضو من وحدات مجالس الصحوة التي تدير نقاط تفتيش وتتولى حراسة شوارع في داخل بغداد وحولها.
وستكون هذه اول خطوة كبيرة في عملية انتقال حساسة يأمل مسؤولون أمريكيون ان تؤدي في نهاية المطاف الى اندماج ٢٠ في المئة من الوحدات التي تدعمها الولايات المتحدة في صفوف قوات الامن العراقية.
وقال كولماير الذي سيشرف على عملية نقل وحدات مجالس الصحوة الى السيطرة العراقية إن الكثير من اعضاء هذه الوحدات المسلحة "كانوا مسلحين سابقين ولهذا السبب فاننا نسمي هذه قضية مصالحة." واضاف "من المهم دمجهم الان في العراق الجديد."
وبموجب الخطة الامريكية والعراقية فانه سيتم توفير وظائف مدنية للذين لن ينضموا الى قوات الامن العراقية.
ونسب الى هذه الوحدات التي تضم ٩٩ الف فرد والمعروفة ايضا باسم ابناء العراق الفضل في القيام بدور رئيسي في التراجع الكبير في اعمال العنف في انحاء العراق منذ تشكيلها لتكون بمثابة رد من سكان المنطقة على عناصر تنظيم القاعدة في محافظة الانبار في اواخر عام ,٢٠٠٦ويشعر بعض المسؤولين العراقيين بالريبة تجاه هذه الوحدات ويقولون إن الاسلحة يجب ان تظل في نهاية المطاف في ايدي الدولة وحدها.
وقال كولماير إن المسؤولين الامريكيين كانوا يأملون في تسليم جميع وحدات مجالس الصحوة بحلول حزيران ٢٠٠٩ لكن حكومة المالكي تريد الان تولي هذه المهام في اسرع وقت ممكن.
وفي الوقت نفسه عبر مسؤولون أمريكيون عن شعورهم بالاحباط ازاء البطء في ضم هذه الوحدات الى قوات الامن.وقال مسؤول مخابرات كبير بوزارة الدفاع الامريكية (البنتاجون) في بغداد شريطة عدم الكشف عن هويته إن حكومة المالكي "لديها اسبابها للتحرك على نحو اكثر بطئا مما يريده التحالف."
والى جانب المخاوف من تسلل مسلحين سابقين الى صفوف الشرطة العراقية فان بعض المسؤولين العراقيين لا يحبذون قبول اعداء سابقين يعتبرون ان ولاءهم للحكومة محل شكوك.
وينظر الى هذه الوحدات على نطاق واسع على انها تمثل تهديدا طائفيا لوزارة الداخلية التي يهيمن عليها الشيعة.
وقال كولين كاهل المتخصص في الشؤون العراقية في جامعة جورج تاون " قدر كبير من هذا الامر يتعلق بالسلطة السياسية." واضاف "اصبحت المسألة تتعلق (بمدى الثقة التي لدينا في ان تفعل الحكومة العراقية الصواب تجاه مجموعة من الاشخاص الذين تكرههم..")وينفي المسؤولون الامريكيون والعراقيون ان يكون لدى الحكومة برنامج طائفي ضد وحدات الصحوة. لكن هناك حملة اعتقالات في صفوف زعماء اليقظة وهو اتجاه وصفه كولماير بانه "مهم وحساس جدا".
وقال كولماير "هناك بعض الاشخاص الذين لن ينسوا ولن يغفروا ان بعض ابناء العراق كانوا من المسلحين."
واضاف "سيتطلب الامر زعامة ايجابية من رئيس الوزراء وحكومته والجيش والشرطة لتطبيق عملية انتقال تحقق المصالحة."وقال تحسين الشيخلي المتحدث الامني في بغداد إنه لم تتم اية عمليات اعتقال عشوائية في صفوف اعضاء مجالس الصحوة. واضاف ان الحكومة تقدرهم وتحترمهم لان لديهم افضل كثيرا من العودة الى السلاح."
يذكر ان قيادة عمليات بغداد قد أكدت في وقت سابق انها بصدد غلق ملف الصحوات وضمهم الى القوات الامنية وحصر السلاح بيد الدولة فقط.
وقال المتحدث الرسمي باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في مؤتمر صحفي امس ان الحكومة تسعى لاعطاء الصحوات الغطاء الرسمي ودمج من يرغب منهم بالقوات الامنية بعد التاكد من سلامة سجلهم الجنائي.
واضاف ان من يتعذر ضمه للقوات الامنية سيتم تعيينه في دوائر حكومية مختلفة وطبقا لمؤهلاته العلمية في حين يتم تقديم مبالغ مالية مجزية لمن يتعذر تعيينه .
وكشف عن ان الحكومة كانت اصدرت اوامربتعيين نحو ١٣ الف عنصر من الصحوات في وزارة الداخلية وانها مستمرة بتعيين اعداد اخرى.
واشار الى انه تم رصد مبلغ ١٥٠ مليار دينار عراقي (١٣ مليون دولار امريكي) لاعداد وتاهيل البقية وتعليمهم المهن الحرفية لضمهم للمؤسسات المدنية والمهنية .
وتجدر الاشارة الى ان الصحوات هي تنظيمات عشائرية مسلحة تعمل تحت اشراف القوات الامريكية والعراقية وتتلقى مرتبات تناهز ال٣٠٠ دولار شهريا وقد ساعدت كثيرا في ضرب ومحاربة تنظيم القاعدة في مناطق وسط وشمال العراق.

مرصد الحقوق والحريات الدستورية: انخفاض نسبي في عديد ضحايا العنف خلال شهر آب

بغداد /نصير العوام
قال مرصد الحقوق والحريات الدستورية احد المنظمات الانسانية العاملة في العراق تعنى باعمال الرقابة والرصد انه سجل العديد من الانتهاكات التي مست اغلب ابناء الشعب العراقي.
واوضح المرصد في تقريره الاخير التي حصلت (المدى) على نسخة منه امس الاثنين، ادت تلك الانتهاكات الى سلب حريات الافراد واعتدت على حقهم بالعيش الكريم وحقهم في الامان والاستقرار. بالتالي خلفت الكثير من الاثار التي تنوعت بتنوع تلك الانتهاكات وشدتها.
وبين المرصد : انه اسس عبر عمل لجانه المتخصصة قاعدة من البيانات التي احصت وفصلت هذه الانتهاكات وخرجت باحصائية شهرية بمقدار تلك الانتهاكات وطبيعتها واعداد ضحاياها .
واوضح المرصد : خلال رصد اعمال العنف لشهر اب الماضي وجد ان هناك مايقارب (٣٣٨٧) انتهاكا. تباينت بين ضحايا اعمال القتل (مفخخات، عبوات ناسفة ، احزمة ناسفة) . ضحايا الجثث مجهولة الهوية ،ضحايا عمليات الاغتيال ، ضحايا الاصابات بفعل التفجيرات ، ضحايا الخطف ، ضحايا اعمال الاعتقالات .
واشارالمرصد الى انه تابع احداث العنف خلال شهر اب الماضي ووجد هناك انخفاضا نسبيا في اعمال العنف لهذا الشهر مقارنة بشهر تموز الماضي والاشهر التي سبقته. كما ان هناك انخفاضا في اعداد ضحايا كل من (الاصابات ، الخطف ، الاغتيالات ، الاعتقالات) . بينما ما زالت العمليات العسكرية التي تشنها الحكومة مستمرة في عدد من محافظات العراق .
وقال المرصد :هناك عدد من العمليات التي استهدفت المواطنين والتي شكلت جزءا من الانتهاكات اليومية التي يتعرضون لها وشملت تعرض عدد من المواطنين الى القتل والاصابة بسبب رميهم بالرصاص من قبل القوات العراقية والامريكية وذلك في حادثتين لهذا الشهر ، بسبب اقتراب هؤلاء الضحايا من نقاط التفتيش العراقية او المركبات الاميركية.
كما تعرض عدد من المعتقلين الى القتل على ايدي عدد من العسكريين الامريكيين . واستهداف كادر المفوضية العليا المستقله للانتخابات وذلك اما بالهجوم على مقراتها اوعن طريق اغتيال موظفيها من قبل المسلحين وهذا ماحدث في ديالى والبصرة . وقيام مروحية مجهولة باطلاق النار على عدد من المواطنين في كركوك ما ادى الى مقتلهم .
واكد المرصد: ازدياد اعمال الاغتيالات التي استهدفت في هذا الشهر منتسبي الشرطه والجيش وعدد من النساء ورجال دين وموظفين ، وتتم هذه العمليات اما بالرمي بالرصاص في الشوارع امام مراى من اعين الناس او عن طريق اقتحام منازل الضحايا وقتلهم رميا بالرصاص.
كما كشف الى ازدياد عمليات استهداف منتسبي الشرطة والجيش واستهداف دورياتهم وذلك في محافظة نينوى وبغداد وديالى وصلاح الدين وذلك اما عن طريق الاغتيال اوالعبوات الناسفة.
فيما بين المرصد قتل واصابة عدد من الافراد بسبب القذائف و الصواريخ والالغام وهي من مخلفات الحروب الموجوده في صحاري ومزارع عدد من محافظات العراق ومنها البصره وذي قار ، حيث تعتبر محافظة البصرة من اكثر المدن العراقية التي تحيطها الالغام لاحتوائها على ثلث حقول الالغام المزروعة في العراق والبالغة ٢٥ مليون لغم.
وكشف المرصد اعتقال مايقارب (٥٨٠) عراقيا مسجونا في سجون السعودية حيث تعرض البعض منهم لاحكام قطع الراس وهناك الكثير منهم مصابون بامراض خطيره كالسل الرؤي والفشل الكلوي وغيرها .
وبين المرصد : وفقا للاحصائيات التي تم التوصل لها خلال الفترة الممتدة من ٢٠٨/٠٨/٠١ ولغاية ٢٠٨/٠٨/٣١ ٢٠٠٨ وجد ان اعمال العنف سجلت (٣٣٨٧) حادثة عنف شملت اعمال القتل (٣١٠) قتلى تركزت اكثر ضحاياها في محافظات الانبار، اربيل ،البصرة ،ديالى ، بغداد ،صلاح الدين ، ذي قار،نينوى ،كركوك ،واسط ، بابل.